

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

An empirical study of the impact of the fiscal policy on some economic variables aimed at achieving economic development in Algeria.

أ. فاطمة زهرة جابري¹، أ.د. رفيق باشوندة²

¹ جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، مخبر تسيير المؤسسات، fatimazahra.djabri@univ-sba.dz

² جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، مخبر تسيير المؤسسات، rafik.bachounda@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/11/22

تاريخ الاستلام: 2021/05/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة الزمنية (1990-2018) باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، اختبار منهجية VAR و الدوال الاستجابة المبنية عليه، كذلك استعمال اختبار السببية لـ Granger لمعرفة العلاقة السببية بين إجمالي الانفاق العام وباقي المتغيرات الاقتصادية.

حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين سياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي، وتأكد من صحة قانون Wagner في الجزائر، كما أنها تتبنى سياسة مالية توسعية ذات طابع الكنزري.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، الانفاق العام، مربع كالدور، التنمية الاقتصادية، VAR.

تصنيفات JEL: E12، E62، F2، O1، F43.

Abstract:

This study rise to analyze the impact of the fiscal policy on the macroeconomic variables of the Kaldor square which aimed to achieve economic development in Algeria for the period 1990-2018 using the Johansen co-integration Test , the VAR methodology test and the response functions , also , the use of Granger Causality Test.

The results concluded that is relative effectiveness of the fiscal policy in achieving economic development through its impact on the macroeconomic variables of Kaldor magic square in Algeria in pursuing an expansionary fiscal policy of keynes

Keywords: Fiscal Policy, Kaldor Square, Economic Development, Public Spending VAR.

Jel Classification Codes: E12, E62, F2, O1, F43.

1. مقدمة:

تعتبر السياسة المالية احد مكونات السياسة الاقتصادي إضافة الى السياسة النقدية ، كما يرى رواد النظرية الكلاسيكية اقتصر دور السياسة المالية فقط على توازن الموازنة العامة بين الإيرادات والنفقات لان النظرية الكلاسيكية امنت بمبدأ الحياد المالي في اطار عدم تدخل الدولة في شؤون الحياة الاقتصادية ولكن نجد السياسة المالية تعتبر اهم السياسات الاقتصادية في الفكر الكنزي الذي جاء به الاقتصادي جون ماينارد كنز حيث اخذت مكانة كبيرة ومعتبرة من قبل الدولة لتأثيرها القوي في مختلف القطاعات الاقتصادية حتى الاجتماعية من خلال ادواتها المتخذة كالإنفاق العام و الإيرادات العامة ،الموازنة العامة لتنشيط الطلب الفعال بهدف الوصول الى الاهداف الاقتصادية المسطرة (التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار)التي تمثل مربع السحري لكالدور اما بالنسبة لرواد المدرسة نيو كلاسيكية على راسهم فريدمان يرى بان السياسة المالية ليس لها اثر على النشاط الاقتصادي على المدى القصير ، و الخيار الوحيد هو الاعتماد على السياسة النقدية ومبادئ المدرسة الكلاسيكية من بينها مبدأ اليد الخفية لادم سميث خاصتا بعد ارتفاع مستمر للتضخم والبطالة ، ولكن مع اختلاف حجم اقتصاديات الدول ومدى تقدمها تختلف وجهات نظر الدول في تطبيق السياسة الاقتصادية المناسبة لها.

حيث ركزت الدول النامية من بينها الجزائر على السياسة المالية (بوبر و مكاي، 2021) أكثر من السياسات الاقتصادية الأخرى، نظرا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول التي كانت تعاني هشاشة بعد استقلال السياسي الحديث، واعتمادها على دور الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مداخيلها الغير متنوعة التي تتمثل في جباية النفطية لتمويل نفقاتها خاصتا الدول الغنية بالنفط، وبعد ارتفاع اسعار البترول ادى الى تصاعد الفوائض المالية المحلية والخارجية، ولكن اقتصادها معرض لتدهور اذ تم حدوث اي صدمة نفطية.

إشكالية البحث: انطلاقا من أهمية الموضوع يمكن ان نحدد السؤال الرئيسي للدراسة:

ما هو أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لمربع كالدور (النمو الاقتصادي،

التضخم، البطالة وميزان المدفوعات) بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية؟

بالإضافة الى الأسئلة الفرعية نظرا لتوسع الموضوع:

- ماهي العلاقة السببية بين الانفاق العام والمتغيرات الاقتصادية الكلية لمربع كالدور ومدى تأكد

من صحة قانون Wagner ؟

- ما مدى استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان

المدفوعات) لحدوث صدمات في السياسة الإنفاقية؟

فرضيات البحث: الإجابة على السؤال الرئيسي نقترح الفرضيات الآتية:

-يوجد فعالية نسبية للسياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال أثرها على متغيرات

الاقتصادية في الجزائر عن طريق رفع من حجم الانفاق العام.

- يوجد فعالية كلية للسياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال أثرها على المتغيرات

الاقتصادية في الجزائر عن طريق رفع من حجم الانفاق العام لتحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار

وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي.

اهداف البحث: تنبع أهمية الدراسة من أهمية السياسة المالية التي لها تأثيرات على كافة جوانب الحياة

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لاعتبار التنمية الاقتصادية عملية

شاملة ومعقدة تتداخل فيها جوانب متعددة.

كما تهدف هذه الدراسة على نقطة مهمة وهي محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي يبرز العلاقة بين الانفاق

العام ومتغيرات الاقتصادية الكلية لمربع كالدور (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات) من

اجل تحقيق التنمية ومدى تأثير الانفاق العام على هذه المتغيرات الاقتصادية واتجاه العلاقة السببية بينهم في

الجزائر.

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي وكذا على المنهج الاستقرائي في عرض بعض

الدراسات السابقة مختلفة لدول النامية من بينها الجزائر يمكن الاعتماد عليها في تفسير النتائج ، والاستناد

على التحليل القياسي لاختبار أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال تقدير أربعة نماذج إنحدار ذاتي

ديناميكية لتحديد أثر السياسة الإنفاقية على كل متغير تابع على حدى وتحديد اتجاه العلاقات السببية بين

المتغيرات المدرجة في الدراسة باستخدام اختبار السببية (Test Granger Causality) ، و دراستنا لدوال

الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية للإنفاق العام على أحد متغيرات الدراسة وتحديد انتقالها

للمتغيرات الأخرى في المستقبل ، كما تستند هذه الدراسة في بياناتها على الاحصائيات من قاعدة البنك

الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية الصادرة والتي تيم تحديثها سنويا، باستثناء رصيد ميزان المدفوعات

الذي تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات صندوق النقد العربي خلال الفترة الزمنية 1990-2018.

بحيث تعتمد خطة الدراسة على مقدمة البحث وتشمل الدراسة على اهم العناصر وهي: دراسات السابقة ثم منهجية الدراسة القياسية التي تحتوي على تعريف بالمتغيرات ومصدر بياناتها، واهم الاختبارات التشخيصية منها تقدير نماذج أثر السياسة الإنفاقية على متغيرات مربع كالدور كل على حدى ثم بعد ذلك تطرقنا الى التحليل الاحصائي ثم دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات حسب غرانجر وفي الأخير قمنا بتحليل نتائج دوال استجابة متغيرات الدراسة للصدمات في السياسة الإنفاقية بالإضافة الى الخاتمة.

2. دراسات السابقة:

ضمن الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أثر السياسة المالية على المتغيرات النشاط الاقتصادي، ولكن هناك دراسة ركزت فقط على متغير واحد وأخرى على متغيرين وهناك من درس عدة متغيرات وهناك اختلاف كذلك حول المدة الزمنية والدول التي طبقة عليها الدراسة، ونغوذج المستعمل. نجد منها دراسة **Amira , Sultan** سنة 2019 حاولوا كلاهما معرفة العلاقة بين الانفاق الحكومي و معدل نمو الناتج المحلي وقياس مدى تطابق منحني سكاني على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا باستخدام اختبار هوسمان ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة الزمنية 1985-2015 حيث أظهرت النتائج، وجود أثر معنوي لكل من الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومربعه والاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتغير في الواردات والتغير في الصادرات على معدل النمو الاقتصادي ، على عكس المتغيرات الأخرى: معدل التضخم وعدد السكان على معدل النمو الاقتصادي وجود أثر غير معنوي ، في حين مستوى الأمثل للإنفاق الحكومي هو 25.9% الذي يعظم معدل النمو الاقتصادي ، اما نتائج دراسة خلال نفس الفترة عن دولة مصر بتطبيق نموذج **ARDL** وجود علاقة معنوية بين الانفاق الحكومي و معدل النمو الاقتصادي ، حيث ان المستوى الأمثل لإجمالي الانفاق الحكومي الذي يؤدي الى تعظيم معدل النمو الاقتصادي قدره 36% من الناتج المحلي الإجمالي (**Amira و Sultan**، 2019، صفحات 5-20).

وفي سنة 2018، قام بوري دراسة حول ' دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي ' حيث كان الهدف منها معرفة علاقة السياسة المالية بالتوازنات الكلية في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة قياسية اعتمادا على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك خلال الفترة الزمنية (2000 -2013)، حيث أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين السياسة المالية المتمثلة في المتغيرين (الإيرادات العامة والنفقات العامة)

والمؤشرات الكلية المتمثلة في (صادرات خارج المحروقات، التضخم والناتج الداخلي الخام) على المدى الطويل، كما أظهرت نتائج السببية:

وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإيرادات العامة نحو البطالة والنفقات وصادرات خارج المحروقات كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعي يعتمد في إيراداته على الجباية البترولية. اما بالنسبة للنفقات وجود علاقة سببية في اتجاه واحد نحو الصادرات خارج المحروقات، وعدم وجود دلالة إحصائية كبيرة للتضخم كونه متغير مفسر (محي الدين، 2018، صفحات 213-235).

كما أشار مغنية هوارى سنة 2017 في دراسته 'السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي' الى تحليل أثر متغيرات السياسة المالية والمعبرة عنها بالإيرادات العامة والنفقات العامة على النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلى الخام خلال الفترة الزمنية (1990-2016) في الجزائر باستعمال نموذج **Var**، خلصت نتائج ووجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة وتأكيد على صحة قانون **Wagner** من خلال اختبار سببية **granger** ((هوارى، 2017، صفحات 293-298).

اما دراسة حمادي خديجة سنة 2017 اهتمت بمؤشر الأسعار تحت عنوان 'اثر الصدمات السياسية المالية على الأسعار في الجزائر' بهدف توضيح اثر الصدمات السياسية المالية على الأسعار على المدى القصير والطويل باستخدام نموذج **SVAR** خلال الفترة الزمنية (1970-2015)، وكنتيجه لهذه الدراسة: على المدى القصير والمتوسط اي صدمة موجبة في النفقات العامة لها اثر سالي ومعنوي على الأسعار قدرت ب 0.06% على عكس حدوث أي صدمة موجبة في الإيرادات العامة لها اثر إيجابي ومعنوي تقدر ب 0.004% ولكن بعد السنة الثالثة يخففي هذا الأثر حيث تفسر النفقات العامة التقلبات في الأسعار مقارنة بالإيرادات العامة، اما على المدى الطويل نفس النتائج ولكن ليس هناك دلالة إحصائية بين المتغيرات هذا معناه ان اثر الصدمات السياسية المالية على المستوى العام للأسعار ضعيف جدا (خديجة، 2017، صفحات 167-180).

دراسة بعنوان 'اثر الصدمات السياسية المالية على النشاط الاقتصادي' للباحث عبد الله قوري يحي سنة 2013 باستخدامه للنموذج القياسي **SVAR** خلال الفترة الزمنية (1970-2012) تشير نتائج بحثه الى وجود أثر معنوي إيجابي للسياسة المالية التوسعية المعبر عنها بالنفقات العامة والإيرادات العامة على النشاط الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الحقيقي في الاجل القصير والمتوسط نتيجة لرفع من نفقات التجهيز

حيث تعتبر محفزا للنشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على الاستهلاك والاستثمار الخاص (عبد الله، 2014، صفحات 5-22).

بالنسبة لدولة باكستان نجد دراسة قام بها الباحثين **KHALIL، SAJIDA** سنة 2013 تم استخدام نموذج **ARDL** للفترة الزمنية (1979-2009) لتحليل اثر المتغيرات الدراسية: النفقات المنتجة ، النفقات غير المنتجة ، الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة التي تعبر عن السياسة المالية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الاجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي ، حيث توصلت نتائج الى وجود اثر إيجابي ومعنوي بين النفقات المنتجة والنمو الاقتصادي أي علاقة توازنية طويلة الاجل ، و يوجد اثر حيادي بين النفقات غير المنتجة والنمو الاقتصادي ونفس نتيجة بالنسبة للضرائب غير المباشرة على المدى القصير والطويل ، اما الضرائب المباشرة تمثل عائقا امام مسار النمو الاقتصادي ، وكنتيجة أخرى يوجد اثر معنوي وإيجابي لرأس المال البشري المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي على عكس اثر القوى العاملة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي سلبى وغير معنوي ، وفي الأخير تؤكد الدراسة الى عدم الاعتماد الحكومة الباكستانية على تغطية النفقات غير الإنتاجية لأنها لها تأثير محايدا على النمو الاقتصادي على العكس ينبغي ان توجه إيراداتها الى نفقات إنتاجية بهدف تحسين مرافق الصحية والتعليمية والبنية التحتية الأساسية التي تشجع بدورها المستثمرين في القطاع الخاص الذي يدفع بالاستثمار العام ويساهم في العمالة والنمو الاقتصادي (**Sajida و Khalil، 2013**، صفحات 196-215).

في سنة 2010 قام الباحثين **MARTH، GHAZI** بدراسة تبحث عن العلاقة بين السياسة المالية المعبر عنها بالنفقات العامة الجارية والنفقات الرأسمالية و النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي خارج النفط خلال الفترة الممتدة 1969-2005 باستخدام اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن ونموذج **VECM** ، اشارت نتائج الى وجود اثر إيجابي ومعنوي في المدى الطويل بين متغيرات السياسة المالية و النمو الاقتصادي ولكن اثر النفقات العامة الجارية اقوى من تأثير نفقات الرأسمالية على النمو الاقتصادي (**Ghazi و Martha، 2010**، صفحات 1-22).

وفي نفس السنة قام شبي وبطاهر إعداد ورقة بحثية باستخدام المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن السياسة المالية والنمو الاقتصادي والتوظيف على التوالي وهي: نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي ، معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة عن طريق اختبار سببية جرانجر في المرحلة الأولى لمعرفة

اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات ، حيث أكدت النتائج صحة قانون فاغنر في الجزائر ، وكذلك قاموا بدراسة اثر المنافسة بين القطاعين العام والخاص كجزء ثاني من البحث من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن ، اسفرت النتائج بوجود تأثير بين الانفاق الاستثماري الخاص والانفاق الاستثماري العام بحيث هناك استجابة سلبية لتراكم الانفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يوضح فعالية النسبية للسياسة المالية المتبعة في الجزائر لضعف جهازها الإنتاجي رغم توفر الموارد المالية المخصصة مما استدعى تحويل هذه الموارد الى زيادة الواردات (عبد الرحيم و سمير، 2012، صفحات 39-59).

3. منهجية الدراسة القياسية:

هدف الإجابة على الاشكالية المطروحة في الدراسة، نحاول من خلال هذا الجزء قياس أثر السياسة الإنفاقية والمعبر عنها بالقيم الحقيقية للإنفاق العام على زوايا المربع السحري لكالدور (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، ونظرا لطبيعة الموضوع التي تضم أربع متغيرات تابعة والمتمثلة في متغيرات المربع السحري لكالدور، سيتم تقدير أربعة نماذج إنحدار ذاتي ديناميكية لتحديد أثر السياسة الإنفاقية على كل متغير تابع على حدى ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (1): النماذج المعتمدة في الدراسة

النموذج	الوصف
الأول	أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي
الثاني	أثر السياسة الإنفاقية على ميزان المدفوعات
الثالث	أثر السياسة الإنفاقية على معدل البطالة
الرابع	أثر السياسة الإنفاقية على معدل التضخم

المصدر: من اعداد الباحثين.

1.3 متغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

1.1.3 متغيرات الدراسة:

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي: (قاعدة البنك الدولي، 2020)
معدل البطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة): تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف.

معدل التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً.

إجمالي الناتج المحلي (الأسعار الحقيقية مليون دولار أمريكي): الناتج المحلي لإجمالي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة للمنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة اهتلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نزوب وتدهور الموارد الطبيعية.

إجمالي الإنفاق العام (الأسعار الحقيقية مليون دولار أمريكي) (REXP): إجمالي الإنفاق القومي (الاستيعاب المحلي سابقاً) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً). البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2010.

رصيد ميزان المدفوعات (BP) (الأسعار الحقيقية مليون دولار أمريكي): المعروف أيضاً بميزان المدفوعات الدولية بالنسبة لبلد ما هو سجل لجميع المعاملات الاقتصادية بين سكان البلد وبقية العالم في فترة معينة من الزمن (ربع سنة مثلاً). تتم هذه المعاملات من قبل الأفراد والشركات والهيئات الحكومية، وبالتالي يشمل ميزان المدفوعات جميع المعاملات الخارجية المرئية وغير المرئية لبلد ما

2.1.3. مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات المستخدمة في الدراسة الخاصة بكل المتغيرات من قاعدة البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية الصادرة والتي تيم تحديثها سنوياً، باستثناء رصيد ميزان المدفوعات الذي تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، وتم الاعتماد على قواعد البيانات الدولية لما تتسم به من مصداقية في أوساط الباحثين وتضارب الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الرسمية الجزائرية.

2.3 الاختبارات التشخيصية:

تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على عدة اختبارات أهمها:

1.2.3 دراسة الإستقرارية

إختبار فيليبس بيرون (Phillips Perron) والذي يعتمد على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 \dots\dots\dots (وجود جذر الوحدة) \\ H_1 \dots\dots\dots (عدم وجود جذر احادي) \end{cases}$$

جدول رقم (2): نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى والفرق الأول.

عند المستوى						
		REXP	RGDP	INF	RBP	UNM
في وجود قاطع	t-Statistic	1.9653	1.6599	-1.4504	-1.4826	-0.7919
	Prob.	0.9997	0.9993	0.5433	0.5275	0.8060
		n0	n0	n0	n0	n0
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-2.3445	-3.8902	-1.9767	-1.4945	-2.2923
	Prob.	0.3983	0.0262	0.5883	0.8073	0.4242
		n0	**	n0	n0	n0
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	5.0178	6.6975	-1.4118	-1.5429	-0.7711
	Prob.	1.0000	1.0000	0.1437	0.1134	0.3730
		n0	n0	n0	n0	n0
عند الفرق الأول						
		d(REXP)	d(RGDP)	d(INF)	d(RBP)	d(UNM)
في وجود قاطع	t-Statistic	-2.6403	-3.2963	-5.4983	-5.4061	-3.7258
	Prob.	0.0976	0.0251	0.0001	0.0001	0.0094
		*	**	***	***	***
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-3.1961	-3.3774	-5.8929	-5.5707	-3.6938
	Prob.	0.1063	0.0756	0.0003	0.0006	0.0403
		n0	*	***	***	**
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-1.3514	-1.0748	-5.4389	-5.4947	-3.7389
	Prob.	0.1595	0.2483	0.0000	0.0000	0.0006
		n0	n0	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

ستتم الدراسة عند مستوى الثقة 5% (*) 10% معنوي عند مستوى المعنوية; (**) 5% معنوي

عند مستوى المعنوية; (***) 1% معنوي عند مستوى المعنوية. (no) غير معنوي.

من خلال الجدول أعلاه نستخلص ما يلي:

نقبل الفرضية الصفرية عدم استقرار السلسلة الزمنية لكل متغيرات الدراسة، عند المستوى وفي النماذج

الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث ان القيم المحسوبة

للاختبار اكبر من القيم المحدولة لها، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الإحتمالية (Prop) لإختبار فيليبس بيرون في النماذج الثلاث، والتي كانت اكبر من القيمة الحرجة (0.05)، بإستثناء أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي ظهرت مستقرة في النموذج الثالث في وجود قاطع وإتجاه عام، حيث أن القيمة الإحتمالية لإحصائية $t_stat=0.02$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبشكل عام فإن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، وهي تظهر عدم إستقرارية من النوع DS. بعد إجراء الفروقات الأولى تم الحصول على سلاسل زمنية مستقرة لكل من معدلي التضخم والبطالة ورصيد ميزان المدفوعات وفي كل نماذج إختبار فيليبس بيرون ، حيث تم رفض الفرضية الصفرية في كل النماذج على إعتبار أن القيم الإحتمالية للإختبار لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05)، في حين ان متغير حجم الإنفاق العام غير مستقر لأن القيم الإحتمالية لإحصائية ستودنت (0.09، 0.10، 0.15) في النماذج الثلاث على الترتيب تجاوزت القيمة (0.05)، ونفس الملاحظة بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الذي يظهر عدم إستقرارية في نموذجين من إختبار (PP).

بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية لكل من (RGDP) & (REXP) نلاحظ إستقرار السلسلتين في كل النماذج عند مستوى الدلالة 5%. من خلال نتائج دراسة الإستقرارية والتي أظهرت متغيرات النموذج الأول فقط من نفس الدرجة I(2) في الذي يقيس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، واختلاف درجة الاستقرارية في باقي النماذج، وحسب جرانجر فاحتمال وجود علاقة تكامل مشترك في أي نموذج إنحدار ذاتي يفترض تكامل متغيرات هذا النموذج عند نفس المستوى، في المراحل سيتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في النموذج الأول للتحقق من المنهجية المعتمدة في التقدير حسب نتائج اختبارات جوهنسون، بينما النماذج الثلاث الأخرى سيتم التقدير باستخدام منهجية الانحدار الذاتي (VAR).

2.2.3 اختبارات التكامل المشترك:

قبل القيام باختبار التكامل المشترك وتقدير نماذج الدراسة وجب تحديد درجة تأخير النموذج وذلك بالاعتماد على اقل القيم لمعايير (AIC / SC / HQ) وسيتم دراسة النماذج بشكل منفصل وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3): اختبار درجة التأخير المثلى لكل النماذج المعتمدة في الدراسة

النموذج الأول (RGDP – REXP)			
lag	AIC	SC	HQ
0	45.38772	45.48450	45.4155
1	37.95833	38.24866	38.0419
2	37.56689*	38.0507*	37.706*
3	37.65118	38.32862	37.8462
النموذج الثاني (RBP – REXP)			
lag	AIC	SC	HQ
0	46.68608	46.78285	46.71394
1	39.84625*	40.13658*	39.92986*
2	40.09966	40.58354	40.23900
3	39.95026	40.62769	40.14533
النموذج الثالث (UNM – REXP)			
lag	AIC	SC	HQ
0	30.41775	30.51453	30.4456
1	24.20317	24.4935*	24.2867
2	24.08832*	24.57220	24.227*
3	24.24707	24.92451	24.4421
النموذج الرابع (INF – REXP)			
lag	AIC	SC	HQ
0	31.57389	31.67067	31.60176
1	25.52476*	25.81509*	25.60837*
2	25.56871	26.05260	25.70805
3	25.76611	26.44355	25.96119

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

ستتم الدراسة عند مستوى الثقة 5% (*) 10% معنوي عند مستوى المعنوية; (**) 5% معنوي

عند مستوى المعنوية; (***) 1% معنوي عند مستوى المعنوية. (no) غير معنوي

من الجدول المقابل يتضح ان درجة التأخير المثلى هي (t-1) اي التأخير بفترة زمنية واحدة بالنسبة للنموذجين الثاني والرابع، والتأخير بفترتين زمنيتين بالنسبة للنموذجين الأول والثالث، حيث تم الحكم على درجة التأخير المثلى في كل نموذج بناء على أقل قيمة للمعايير المعتمدة في المفاضلة.

3.2.3 اختبار التكامل المشترك ل جوهنسون وجيسلس (Johansen and Jusel):

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي والتي كانت متكاملة

من نفس الدرجة I(2)، يقترح (Johansen and Jusellius) إحصائيات الأثر (Trace)

(Test) والإمكانية العظمى التي تركز على مجموعة من الفرضيات موضحة في الجدول التالي التالية:

جدول رقم (4): اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول والثاني

إختبار الأثر			إختبار الإمكانية العظمى		
الفرضيات الصفريية	القيمة الإحصائية Trace	القيمة الجدولية	الفرضيات الصفريية	القيمة الاحصائية Max-Eigen	القيمة الجدولية
None *	13.95656	15.49471	None *	13.77611	14.26460
At most 1	0.180454	3.841466	At most 1	0.180454	3.841466

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 10 Eviews.

ومن خلال الجدول أعلاه والذي يظهر نتائج اختبار جوهانسون للتأكد من العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين سياسة الإنفاق للنمو الإقتصادي، ويمكن تلخيص النتائج في التالي:

نظراً للتوصل لنفس النتائج بالنسبة للإختبارين سيتم التحليل بشكل عام، حيث يمكن قبول فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وذلك لان القيم المحسوبة لإحصائية الاثر وإحصائية الإمكانية العظمى على الترتيب $(13.95656 - 13.77611)$ أقل من القيم الجدولة لها (15.49) عند مستوى معنوية (5%) ، وبالتالي عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، من خلال النتيجة السابقة يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (VAR) بالنسبة لكل نماذج الدراسة، والذي لا يشترط وجود علاقة تكامل مشترك، والذي يتوافق والبيانات المدرجة في الدراسة.

3.3 تقدير نماذج أثر السياسة الإنفاقية على متغيرات مربع كالدور كل على حدى حسب درجة التأخير المثلى:

في هذه المرحلة سيتم عرض نتائج تقدير النماذج الثاني والرابع في الجدول رقم (5) لأن لهما نفس درجة التأخير، أما النموذجين الأول والثالث فالنتائج موضحة في الجدول (6)، وذلك بالاعتماد على منهجية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) .

جدول رقم (5): تقدير معادلة أشعة الإنحدار الذاتي للنموذج الثاني والرابع

	RBP		INF
RBP(-1)	0.761003	INF(-1)	0.834806
	(0.12569)		(0.11493)
	[6.05438]		[7.26369]
REXP(-1)	-0.054111	REXP(-1)	1.572997
	(0.03488)		(3.34922)
	[-1.55150]		[0.46966]
C	6372.433	C	1.740535
	(4403.90)		(3.17072)
	[1.44700]		[0.54894]
D-W stat	2.020334	D-W stat	1.713047
R-squared	0.6578	R-squared	0.732323
F-statistic	24.02841	F-statistic	34.19807
Standard errors in () & t-statistics in []			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 10 Eviews.

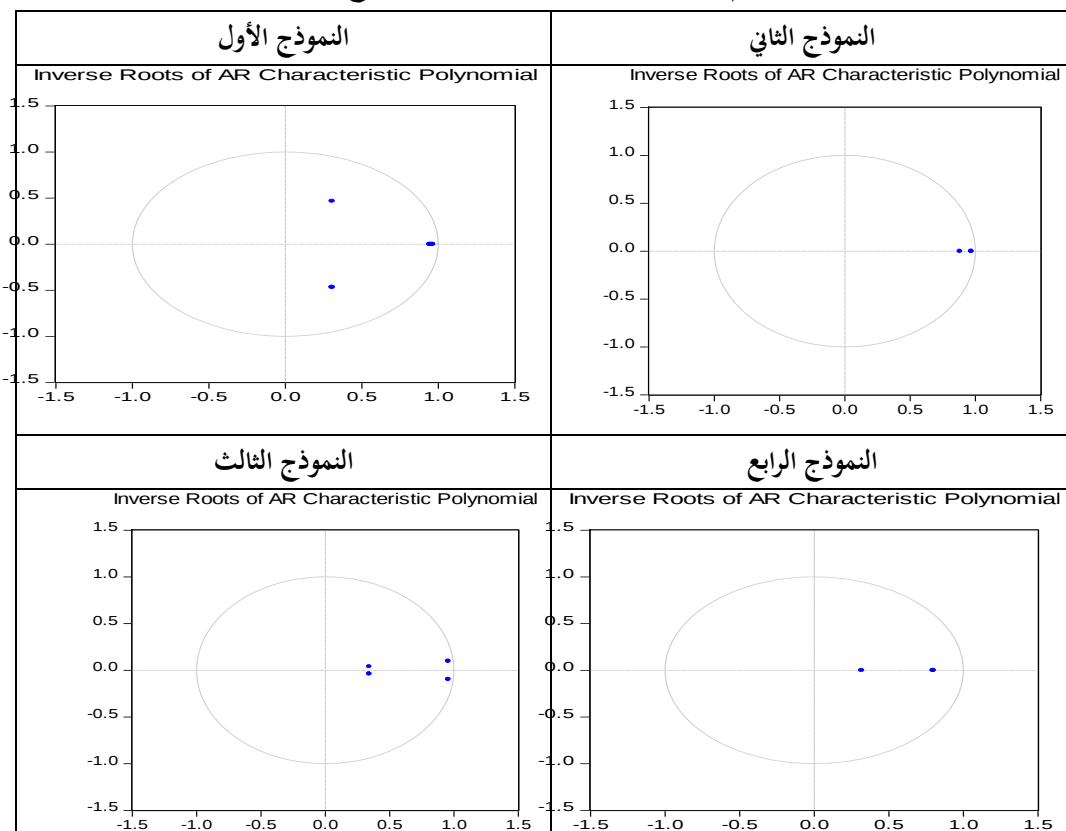
جدول رقم (6): تقدير معادلة أشعة الإنحدار الذاتي للنموذج الاول والثالث

	GDPG		UNM
RGDP(-1)	1.2701	UNM(-1)	1.125267
	(0.19188)		(0.18236)
	[6.61972]		[6.17046]
RGDP(-2)	-0.248647	UNM(-2)	-0.364886
	(0.21347)		(0.18716)
	[-1.16477]		[-1.9495]
REXP(-1)	0.177089	REXP(-1)	-0.000246
	(0.10929)		(9.5E-05)
	[1.62040]		[-2.5773]
REXP(-2)	0.1935	REXP(-2)	0.000229
	(0.10030)		(9.6E-05)
	[-1.92927]		[2.38281]
C	1047.652	C	7.479278
	(3625.57)		(3.89799)
	[0.28896]		[1.91875]
D-W stat	2.267864	D-W stat	2.088188
R-squared	0.9973	R-squared	0.944570
F-statistic	2079.799	F-statistic	93.72497
Standard errors in () & t-statistics in []			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 10 Eviews.

وبهدف التأكيد من مدى الإستقرارية الهيكلية لنماذج الإنحدار الذاتي المقدره سيتم تطبيق إختبار الجذور المقلوبة والنتائج موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (1): اختبار جذور المقلوبة للنماذج الدراسية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

1.3.3 التحليل الإحصائي:

بالرجوع الى الأشكال السابقة والتي تبين أن كل النماذج المقدرة باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي هي مستقرة هيكليا، حيث تظهر أن كل الجذور الأحادية أقل من الواحد وتقع داخل الدائرة الأحادية، بالرجوع للجدولين (5 و 6) فالنماذج الأربعة المقدرة هي معنوية إحصائيا من الناحية الكلية حيث أن القيم المحسوبة لإحصائية فيشر للنماذج الأربعة على الترتيب (34.19 - 93.72 - 24.02 - 2079.79) أكبر من القيمة الجدولة (3.18) عند مستوى المعنوية 5%، من جهة أخرى فقد أظهرت نتائج التقدير لكل النماذج أن إحصائية (D-W) مساوية تقريبا للقيمة (2) وهو ما ينفي احتمالية وجود مشكل الارتباط الذاتي في هذه النماذج، تراوحت القدرة التفسيرية للنماذج المقدرة بين (65% و 99%) وهي نسب مرتفعة تظهر قدرة السياسة الإنفاقية في تفسير تغيرات معدلات النمو، البطالة والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وبشكل عام فكل النماذج سالفة الذكر مقبولة من الناحية الإحصائية.

4.3 دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات حسب غرانجر:

سيتم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات المدرجة في الدراسة وذلك باستخدام

اختبار السببية (Test Granger Causality) وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

جدول رقم (7): تقدير معادلة أشعة الإنحدار الذاتي للنموذج الاول والثالث

الفرضيات الصفرية	F-Statistic	Prob
INF does not Granger Cause REXP	1.76006	0.1954
REXP does not Granger Cause INF	0.72524	0.4954
RBP does not Granger Cause REXP	16.2277	5.E-05
REXP does not Granger Cause RBP	1.15305	0.3340
RGDP does not Granger Cause REXP	6.89715	0.0047
REXP does not Granger Cause RGDP	1.96913	0.1634
UNM does not Granger Cause REXP	2.01806	0.1568
REXP does not Granger Cause UNM	3.74340	0.0399

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

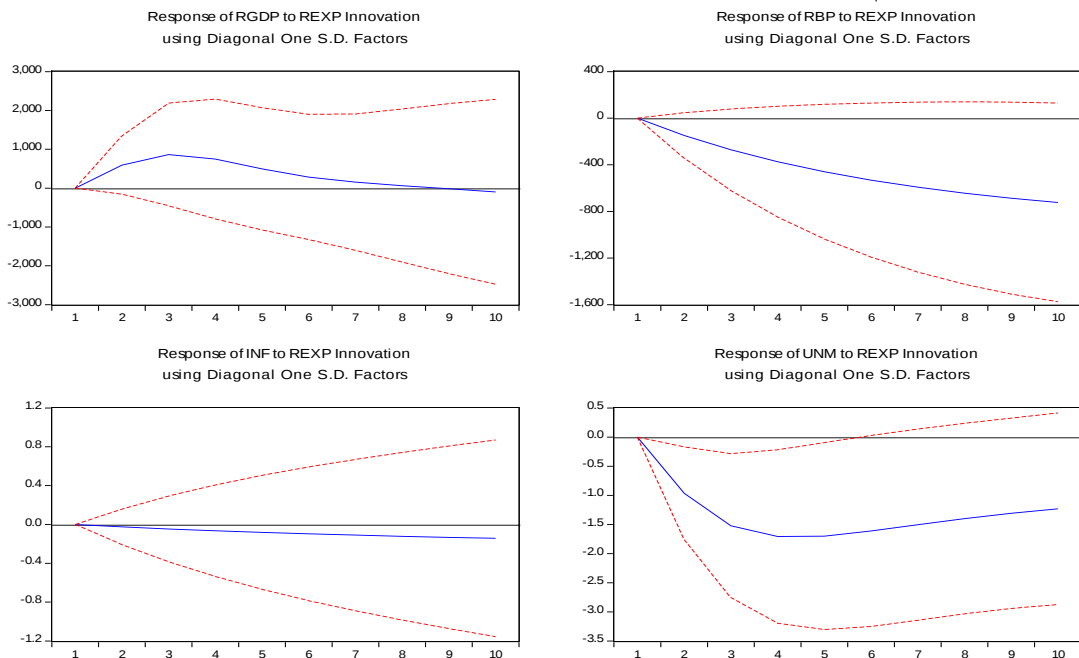
4.3 دوال الاستجابة:

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على أحد متغيرات الدراسة

وتحديد إنتقالها للمتغيرات الأخرى في المستقبل (10 سنوات)، ونتائج تحليل الصدمات موضحة من خلال

النتائج والأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (2): دوال استجابة متغيرات الدراسة للصدمات في السياسة الإنفاقية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

4. تحليل النتائج:

بالنسبة لتقدير نماذج أثر السياسة الإنفاقية على متغيرات مربع كالدور كل على حدى حسب درجة التأخير المثلى من خلال الجدول رقم 6 و الجدول رقم 7، سيتم تفسير كل نموذج على حدى، حيث سيتم التركيز على المعلمات الدالة إحصائيا:

1.4 النموذج الأول:

أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي يظهر من التقدير السابق وجود اثر سلبي لحجم الانفاق العام على الناتج المحل الإجمالي، فزيادة حجم الإنفاق العام بنسبة 1% تستوجب تراجع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0.19% في حالة الجزائر خلال فترة الدراسة وبالتالي السياسة المالية التوسعية تمارس آثار لا كثرية في ظل هذا النموذج المقدّر ولا شك أنّ هذا يبين أنّ السياسة الإنفاقية لا تمارس آثار جوهرية على حركة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، هذا ما اكدته دراسة الباحثين شبيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير سنة 2010 من خلال دراسة فعالية السياسة المالية بالجزائر أي ان هناك فعالية نسبية للسياسة المالية في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية

2.4 النموذج الثاني (أثر السياسة الإنفاقية على ميزان المدفوعات):

تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بحجم الانفاق العام (REXP) بتأخير سنة واحدة الى الأثر العكسي لهذا المتغير على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري، حيث أن ارتفاع حجم الانفاق العام بنسبة 1% سيساهم في تراجع رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 0.05%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بناء على نظرية العجز التوأم لمندل (المدرسة النيوكينزية) فزيادة الانفاق العام تؤدي الى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

3.4 النموذج الثالث (أثر السياسة الإنفاقية على معدل البطالة):

تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بحجم الانفاق العام (REXP) بتأخير سنة واحدة الى الأثر العكسي له على معدل البطالة ، حيث أن ارتفاع حجم الانفاق العام بنسبة 1% سيساهم في تراجع معدلات البطالة بنسبة 0.0002 %، وهي نتيجة منطقية على اعتبار أن التوسع في النفقات العامة سواء من خلال دعم الأجور أو من خلال الإنفاق الاستثماري له دور جوهري في امتصاص البطالة، ولكن تبقى نسبة مساهمة الأنفاق العام في تخفيض معدلات ضئيلة جدا مقارنة بحجم الأنفاق الكبير خلال فترة الدراسة ، هذا راجع الى ضعف جهاز الإنتاجي تبقى نسبة التشغيل راجعت الى النمو محقق عن طريق ارتفاع اسعار النفط بما ان اقتصاد الجزائر اقتصادا ريعي.

4.4 النموذج الرابع (أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم):

يؤثر زيادة بحجم الانفاق العام (REXP) عكسيا بنسبة جد منخفضة على معدلات التضخم، كما أن المعلمة المرتبطة بحجم الإنفاق العام غير دالة من الناحية الإحصائية، ويمكن تفسير هذا الأثر عدم فعالية السياسة الإنفاقية في تفسير تقلبات الأسعار هذا ما أكدته دراسة حمادي خديجة سنة 2017 تحت عنوان 'أثار الصدمات السياسية المالية على الأسعار في الجزائر' ومن خلال نتائج اختبارات السببية يمكن استخلاص ما يلي:

- المتغيرين $RGDPG - REXP$: نقبل فرض العدم أي أن حجم الانفاق لا تتسبب في معدلات النمو الاقتصادي وهذا لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-Stat) أكبر من (0.05)، وفي الاتجاه المعاكس نرفض فرض العدم أي ان تغيرات معدل النمو الاقتصادي تتسبب في تغيرات حجم الانفاق لان القيمة الاحتمالية الخاصة بإحصائية (F-Stat) الخاصة بما اقل من (0.05)، وبالتالي هذا يدل على قبول قانون وانجر في الجزائر.

• المتغيرين $RBP - REXP$: يتم قبول فرضية العدم من رصيد ميزان المدفوعات باتجاه حجم الإنفاق العام لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-Stat) أكبر من (0.05)، أما في الاتجاه المعاكس فظهر الاختبار وجود علاقة سببية من حجم الإنفاق العام باتجاه رصيد ميزان المدفوعات (نظرية العجز التوأم)، لمندل (المدرسة النيوكينزية) فزيادة الإنفاق العام تؤدي الى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

• المتغيرين $UNM - REXP$: نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية من الإنفاق العام باتجاه معدل البطالة، في حين لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من معدل البطالة نحو الإنفاق العام.

• غياب العلاقة السببية بين كل من ($REXP \& INF$) حيث تم قبول فرضية العدم في كل الاختبارات الخاصة بالعلاقة السببية بين كل متغيرين على حدا وفي الاتجاهين.

وتفسيرا لدوال الاستجابة يمكن الرجوع الى الشكل رقم 2 الذي يظهر أثر صدمة في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور يمكن استنتاج التالي:

بإحداث صدمة إيجابية بمقدار إنحراف معياري واحد على حجم الإنفاق العام نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات وذلك خلال السنتين الأولى والثانية، وابتداء من السنة الثالثة ينخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل متباطئ ويستمر بالانخفاض حتى نهاية الفترة أين يبلغ مستوى العجز 840 مليون دولار أمريكي، وبالتالي فإن السياسة الإنفاقية التوسعية ستؤدي الى حدوث عجز مستمر في ميزان المدفوعات.

بإحداث صدمة ايجابية في حجم الإنفاق العام بمقدار إنحراف معياري واحد نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومع بداية العام الثاني يسجل معدل النمو ارتفاعاً سريعاً، ليصل الى أعلى مستوياته منتصف العام الثالث (زيادة بـ: 857 مليون دولار)، وبعد ذلك يعاود للانخفاض بوتيرة متباطئة حتى يعود الى مستواه الطبيعي في نهاية الفترة، حيث إجراءات التي اتخذتها الدول (نظرية الكنزية) من خلال رفع الإنفاق العام لم تحسن من نمو الاقتصادي في المدى الطويل بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي برغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة له ، وهذا ما تم التوصل اليه من قبل الباحثون شبي عبد الرحيم وبن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد سنة 2010 " ان حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1% (او بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف

صغير جدا ، اما في المدى المتوسط و الطويل فسيتولد تأثير سلبي . (, Abderrahim , Mohamed & Sidi Mohamed, 2010, page 12)

بإحداث صدمة ايجابية في حجم الإنفاق العام بمقدار إنحراف معياري واحد نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول بالنسبة لمعدل التضخم، ومع بداية العام الثاني يرتفع معدل التضخم بشكل سريع، ليصل الى ذروته منتصف العام الثالث بنسبة تفوق (5%)، وبعد ذلك يعاود الانخفاض بوتيرة متباطئة حتى يعود الى مستواه الطبيعي في نهاية الفترة، وهذا من خلال توجه اقتصاد الجزائر نحو الانفتاح خلال هذه الفترة ، حيث تبنة الدولة مجموعة من الإصلاحات أدت الى ارتفاع التضخم وصل 31.66% سنة 1992 ثم انخفض بعد ذلك حتى وصل إلى 0.33 % ادنى مستوياته سنة 2000 ثم بدا بالارتفاع بعد هذه الفترة ابتداء من سنة 2001 ولكن ليس كما كان سابقا بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية نتيجة نمو الكتلة النقدية مقارنة لم تم توصل اليه في دراسة شبيبي عبد الرحيم وبن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد سنة 2010 ان أثر صدمة الهيكلية بمقدار 1% في الانفاق الحكومي لها اثر إيجابي على معدلات التضخم. بإحداث صدمة ايجابية في حجم الإنفاق العام بمقدار إنحراف معياري واحد نلاحظ غياب الاستجابة في العامين الأول والثاني بالنسبة لمعدل البطالة، ومع بداية العام الثالث تستجيب معدلات البطالة سلبا لهذه الصدمة وبمستوى متدني، ويستمر التراجع بشكل طفيف حتى نهاية الفترة نهاية الفترة.

5 خاتمة:

توصلنا في هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال تطبيق عدة اختبارات في الدراسة القياسية كما هي موضحة نتائجها:

- حسب إختبار جوهنسون عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (VAR) بالنسبة لكل نماذج الدراسة فتحصلنا على النموذج الأول: أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي يظهر من التقدير السابق وجود أثر سلبي لحجم النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة حجم الإنفاق العام بنسبة 1% تستوجب تراجع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0.19% في حالة الجزائر اما النموذج الثاني (أثر السياسة الإنفاقية على ميزان المدفوعات): تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بحجم الانفاق العام (REXP) بتأخير سنة واحدة الى الأثر العكسي لهذا المتغير على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري، حيث أن ارتفاع حجم الانفاق العام بنسبة 1% سيساهم في تراجع رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 0.05%، بالنسبة لنموذج الثالث (أثر السياسة

الإففاقية على معدل البطالة): تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بحجم الانفاق العام (REXP) بتأخير سنة واحدة الى الأثر العكسي له على معدل البطالة ، حيث أن ارتفاع حجم الانفاق العام بنسبة 1% سيساهم في تراجع معدلات البطالة بنسبة 0.0002%، و النموذج الرابع (أثر السياسة الإففاقية على معدلات التضخم): يؤثر زيادة بحجم الانفاق العام (REXP) عكسيا بنسبة جد منخفضة على معدلات التضخم، كما أن المعلمة المرتبطة بحجم الإففاق العام غير دالة من الناحية الإحصائية. اما بالنسبة للنتائج اختبارات السببية وجدنا حجم الانفاق لا تتسبب في معدلات النمو الاقتصادي وفي الاتجاه المعاكس تغيرات في معدل النمو الاقتصادي تتسبب في تغيرات حجم الانفاق، وبالتالي هذا يدل على قبول قانون وانجر في الجزائر، و وجود علاقة سببية من حجم الإففاق العام باتجاه رصيد ميزان المدفوعات على عكس الاتجاه الاخر عدم وجود علاقة، وجود علاقة سببية من الإففاق باتجاه معدل البطالة، في حين لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من معدل البطالة نحو الإففاق العام وفي الأخير عدم وجود علاقة سببية بين الانفاق العام ومعدل التضخم في كلا الاتجاهين، بالنسبة لنتائج دوال الاستجابة، بإحداث صدمة إيجابية بمقدار انحراف معياري واحد على حجم الإففاق العام نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات وذلك خلال السنتين الأولى والثانية، وابتداء من السنة الثالثة ينخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل متباطئ ويستمر بالانخفاض حتى نهاية الفترة ونلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومع بداية العام الثاني يسجل معدل النمو ارتفاعاً سريعاً، ليصل الى أعلى مستوياته في منتصف العام الثالث، وبعد ذلك يعود للانخفاض بوتيرة متباطئة حتى يعود الى مستواه الطبيعي في نهاية الفترة و غياب الاستجابة في العام الأول بالنسبة لمعدل التضخم، ومع بداية العام الثاني يرتفع معدل التضخم بشكل سريع، ليصل الى ذروته منتصف العام الثالث بنسبة تفوق (5%)، وبعد ذلك يعود للانخفاض بوتيرة متباطئة حتى يعود الى مستواه الطبيعي في نهاية الفترة، و نلاحظ غياب الاستجابة في العامين الأول والثاني بالنسبة لمعدل البطالة، ومع بداية العام الثالث تستجيب معدلات البطالة سلبي لهذه الصدمة وبمستوى متدني، ويستمر التراجع بشكل طفيف حتى نهاية الفترة نهاية الفترة.

يتبين لنا من خلال النتائج محصلة عليها ان الجزائر تتبنى سياسة مالية توسعية ذات طابع الكنزي ولكن اثرها لا يخدم هذا المنظور كما اوضحته دوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على أحد متغيرات الدراسة وتحديد انتقالها للمتغيرات الأخرى في المستقبل (10 سنوات)، وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الاولى فعالية نسبية للسياسة المالية على متغيرات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية في الجزائر عن طريق رفع من حجم الانفاق العام ،وهذا بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي رغم توفر الموارد المالية التي

تأتي من عائدات النفط التي يبقى استقرارها متعلق بأسعار النفط في سوق الدولية وعدم تنوع مداخيلها يسبب لها أزمات اقتصادية ، حيث وجهت هذه الموارد الى الاستيراد ، وتركيز على بناء البنية التحتية .

للتأكيد أهمية ومكانة السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر وكنتيجة أخرى تأكدنا من صحة قبول قانون وانجر في الجزائر من خلال اختبارات السببية.

من خلال هذه النتيجة نقوم بتقديم مجموعة من الاقتراحات:

- تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على النفط لتعرضه لأزمات في سوق الدولية من خلال الاهتمام بالقطاعات الأخرى خاصة لما تمتلكه الجزائر من مؤهلات وطاقات بشرية ومادية؛
- فتح المجال أمام القطاع الخاص واشراكه في نشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار سواء مؤسسات إنتاجية أو مالية؛

-عدم الاعتماد فقط على الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية؛

-توجيه الانفاق العام الى قطاع الإنتاج والصناعي للنهوض بيه وبناء قاعدة إنتاجية قوية يمكن الاعتماد عليها في الاكتفاء الذاتي والوصول الى التنمية من خلال تنشيط متغيرات العرض الكلية؛

-تحقيق توافق بين السياسات الاقتصادية من خلال تنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وعدم تعارض أهدافهم.

6 قائمة المراجع:

باللغة العربية

• الأطروحات:

- بوري محي الدين. (2018). دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين (2010-2000) (اطروحة دكتوراه). (جامعة جيلالي اليابس، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس.
- معنية هوارى. (2017). السياسة المالية واثرها على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر (اطروحة دكتوراه). (جامعة جيلالي اليابس، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس.

• المقالات: المؤلف(ة)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد، العدد، السنة.

- حمادي خديجة. (ديسمبر، 2017). اثار صدمات السياسة المالية على الاسعار في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2015) باستعمال نماذج SVAR. (قسم العلوم الاقتصادية السنة الثانية عشر، المحرر) معارف مجلة علمية دولية محكمة (23)، الصفحات 167-180.

- شبيبي عبد الرحيم، وبطاهر سمير. (يناير، 2012). فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية. (المعهد العربي للتخطيط، المحرر) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 12(01)، الصفحات 39-59.
- قوري يحيى عبد الله. (2014). اثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2012) باستعمال نماذج SVAR. (المحرر) les cahiers du cread N°113/114.
- محمد بوبكر، و هجيرة مكايي. (2021). تحليل العلاقة الديناميكية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة دفاتر بوادكس، 199-218.

باللغة الأجنبية:

- Astar Martha و Joharji Ghazi. (2010). Fiscal Policy and Growth in Saudi Arabia .Review of Middle East Economics and Finance.
- Chibi Abderrahim ، Benbouziane Mohamed ، Chekour Sidi Mohamed ,08) . (2010The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in algeria : an empirical study .The economic Research forum (ERF).
- Ettayb Amira ،Abu Ali Sultan) .January, 2019 .(The Relationship Between Government Spending and GDP Growth Rate In The MENA Countries :The Scully Curve Approach) .Arab Planning Institute (Journal of Development and Economic Policies).
- Wajid Sajida ،Ahmed Khalil .(2013) . What Matters For economic Growth in Pakistan: FISCAL POLICY OR ITS COMPOSITION /Asian Economic and Financial Review.